S241218

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

بيـان

لا بديـل عـن محاسبـة مرتكبي الجرائم ضد الإنسانية وجرائـم الحـرب

الإثنين 23 كانون الأول 2024

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

يتحتم على جميع مؤيدي الجرائم التي ارتكبها نظام الأسد، بمن فيهم فنانون وسياسيون وكتّاب، تقديم اعتذارات علنية والتعويض عن الأضرار التي تسببوا بها.

توثيق الانتهاكات ومحاسبة المتورطين

ارتكب نظام الأسد المخلوع انتهاكات جسيمة طالت ملايين السوريين، شارك في تنفيذها عشرات الآلاف من العاملين ضمن منظومته. على مدار 14 عاماً، وثّقت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان هذه الانتهاكات بشكل يومي، وأرست قاعدة بيانات شاملة تضم ملايين الحوادث الموثَّقة. كما عملت الشَّبكة على تحديد الأفراد المتورطين في تلك الجرائم، وتمكنت من جمع قائمة تضم أسماء نحو **16,200 شخص** متورط، بينهم:

- **6,724 فرداً** من القوات الرسمية، التي تشمل الجيش وأجهزة الأمن.
- **9,476 فرداً** من القوات الرديفة، التي تضم ميليشيات ومجموعات مساندة قاتلت إلى جانب القوات الرسمية.

نظراً للتحديات الكبيرة التي تواجه عملية المحاسبة، تؤكد الشَّبكة على أهمية تركيز الجهود القانونية والقضائية على **القيادات العليا**، من الصفين الأول والثاني في الجيش وأجهزة الأمن. هؤلاء هم المسؤولون الرئيسون الذين وضعوا خطط الانتهاكات وأشرفوا على تنفيذها بشكل مباشر.

في الوقت ذاته، يجب ضمان فتح المجال أمام الضحايا كافة لرفع دعاوى قضائية ضد المسؤولين المباشرين عن معاناتهم، بغض النظر عن رتبهم أو مناصبهم، سواء كانوا منفذين مباشرين أو مشرفين.

المحاسبة على مستويات متعددة

إلى جانب القيادات العسكرية والأمنية، هناك متورطون من مستويات أدنى، بينهم ممثلون وفنانون وكتّاب وسياسيون دعموا جرائم النظام بطرق مختلفة. في بعض الحالات، مارس هؤلاء التحريض على القتل وزيادة المعاناة السورية، بدرجات متفاوتة. ولذا، يجب أن تخضع أفعالهم للتقييم أمام القضاء ضمن إطار العدالة الانتقالية.

الخطوات المطلوبة من المتورطين في دعم الأسد من غير مرتكبي جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب

أثارت استضافة بعض القنوات الإعلامية والصحفيين لشخصيات معروفة بدعمها لنظام الأسد غضب آلاف الضحايا، الذين عبّروا عن استيائهم عبر وسائل التواصل الاجتماعي. تواصلت الشَّبكة السورية لحقوق الإنسان مع عدد من هؤلاء الضحايا، وخلصت إلى ضرورة اتخاذ المتورطين، خارج الجيش والأجهزة الأمنية، للخطوات التالية قبل أي ظهور إعلامي أو مشاركة عامة، سياسية أو اجتماعية أو فنية. كما ينبغي على وسائل الإعلام الامتناع عن استضافتهم إلا بعد تنفيذ هذه الخطوات:

1. الاعتذار العلني والمباشر

يجب أن يقدم المتورطون اعتذاراً علنياً وصادقاً عبر منصاتهم المختلفة، وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، يتضمن:

- إقراراً بمسؤوليتهم عن دعم انتهاكات نظام الأسد.
- تعبيراً واضحاً عن الندم.
- اعترافاً صريحاً بعواقب أفعالهم.
- تعهداً بعدم تكرار تلك الأفعال.

يجب أن يحمل الاعتذار نبرة صادقة تعكس التواضع والإحساس بالذنب تجاه دعم نظام ارتكب جرائم وحشية.

2. المساهمة في التعويضات

تشمل جهود التعويض:

- تقديم دعم مالي للضحايا.
- المساهمة في إعادة بناء المجتمعات المتضررة.
- تمويل مبادرات الناجين والبرامج التعليمية لأسر الضحايا.
- التطوع في تقديم خدمات للضحايا وأسرهم.

3. الإسهام في كشف الحقيقة

يجب على المتورطين:

- تقديم شهاداتهم أمام لجان الحقيقة.
- دعم حملات تعليمية توعوية تسلط الضوء على أفعالهم والضرر الناتج عنها.
- الدعوة إلى محاسبة المسؤولين المباشرين عن الجرائم والانتهاكات.

4. الامتناع عن المناصب القيادية

يجب على المتورطين التعهد بعدم تولي أي مناصب قيادية في الحكومات السورية المستقبلية

5. التوقف عن الظهور الإعلامي

الامتناع عن إجراء مقابلات أو المشاركة في برامج إعلامية أو ثقافية قبل تنفيذ الخطوات المذكورة أعلاه

مسؤولية وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والفنية

- على كافة الجهات الفاعلة في الدولة السورية التأكد من أنَّ الشخصيات التي دعمت نظام الأسد قد نفذت جميع الخطوات المشار إليها قبل منحها أي فرصة للمشاركة أو التعاون في أي نشاط.
- يجب على وسائل الإعلام الامتناع عن استضافة المتورطين قبل استيفائهم لهذه الخطوات. إنَّ إجراء مقابلات معهم دون الالتزام بهذه المعايير يرسل رسالة خاطئة إلى ملايين الضحايا، توحي بالتغاضي عن أفعالهم أو تقليل أهميتها.
- إنكار هؤلاء لجرائم النظام أو استنكارهم لها بعد سقوطه لا يعفيهم من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن دعمهم السابق، لذا يجب عليهم في الحد الأدنى الالتزام بالخطوات الخمسة السابقة.
- تتحمل المؤسسات الإعلامية مسؤولية عدم تلميع صورة المتورطين، والالتزام بالمعايير الأخلاقية التي تعزز العدالة والمساءلة. ينبغي أن تكون المنصات الإعلامية جزءاً من عملية محاسبة شاملة، لا أداة للتطبيع مع مرتكبي الانتهاكات.

SNHR

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

لا عدالة بلا محاسبة

info@snhr.org
www.snhr.org